

Distr.
GENERAL

DP/1996/12/Add.3
2 February 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس التنفيذي
لبرنامج الأمم المتحدة
الإنمائي ولصندوق
الأمم المتحدة لسكان



الدورة العادية الثانية لعام ١٩٩٦
٢٥-٢٩ آذار / مارس ١٩٩٦ - نيويورك
البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: البرامج القطرية والمسائل المتعلقة بها

استعراض منتصف المدة للبرنامج القطري الأول للجمهورية اليمنية

الصفحة	الفقرات	المحتويات
٢	٢-١	عملية استعراض منتصف المدة
٢	٦-٣	الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية
٤	١١-٧	سياق البرنامج القطري والحالة الراهنة للأولويات الوطنية وأولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
٦	٣٠-١٢	منجزات البرنامج
٦	١٥-١٢	ألف- التأثير العام للبرنامج القطري
٧	٢٩-٦	باء- التقدم المحرز في التنفيذ في مجالات التركيز
١٠	٣٠	جيم- القيود العامة المفروضة على البرنامج القطري

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرة</u>	<u>المحتويات (تابع)</u>
١٢	٤٨-٣١	خاماً - إدارة البرامج القطرى
١٢	٢٥-٢٤	ألف - وضع المشاريع
١٢	٤٠-٣٦	باء - تنفيذ المشاريع وإدارتها ورصدها
١٤	٤٤-٤١	جيم - تحليل الإنفاق
١٤	٤٦-٤٥	DAL - الإطار الحالي لرقم التخطيط الإرشادي
١٥	٤٨-٤٧	هاء - تعبئة الموارد
١٥	٥٠-٤٩	سادساً - تنسيق المعونات
١٦	٦٤-٥١	سابعاً - المسائل الأخرى محل الاهتمام
١٦	٥٢-٥١	ألف - التنفيذ الوطني
١٦	٥٣	باء - ترتيبات الخلافة فيما يتعلق بتكاليف الدعم
١٧	٥٤	جيم - النهج البرنامجي
١٧	٥٧-٥٥	DAL - دور المرأة في التنمية
١٧	٦٠-٥٨	هاء - مشاركة القواعد الشعبية والمنظمات غير الحكومية في تخفيف حدة الفقر
١٨	٦٢-٦١	واو - برنامج متطلع للأمم المتحدة
١٨	٦٤-٦٣	زاي - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
١٩	٦٥	ثامناً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الانتاجية
١٩	٩٧-٦٦	تاسعاً - التوصيات/الإجراءات
١٩	٧٣-٦٦	ألف - مجالات التركيز
٢٠	٧٤-٩٧	باء - إدارة البرامج التطوري
٢٤		المرفق - الموجز المالي

أولاً - عملية استعراض منتصف المدة

١ - تمت الموافقة على البرنامج القطري الأول للجمهورية اليمنية للفترة ١٩٩٢ - ١٩٩١ (الوثيقة DP/CP/ROY/1 المؤرخة ٩ آذار / مارس ١٩٩٢) في عام ١٩٩٢. وقد بدأت عملية استعراض منتصف المدة في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٢ وتقرر عقد اجتماع استعراض منتصف المدة في أيلول / سبتمبر ١٩٩٤. وقد أعاد الصراعسلح في البلد عملية الاستعراض فلم يعقد الاجتماع، الذي رأسه نائب وزير التخطيط والتنمية، إلا في الفترة من ٢٠ إلى ٢١ حزيران / يونيو ١٩٩٥. وقد تم إعداد ورقة مسائل مشتركة وورقات تحليلية مواضيعية لتقدير مدى أهمية وتأثير البرنامج القطري. وقد تناولت الورقات المواضيعية التخطيط الاستراتيجي، وتنمية القطاع الخاص، ودور المرأة في التنمية، وإصلاح الخدمة المدنية، ومنع الكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، قام المكتب القطري بعرض منهوم التنمية البشرية المستدامة. وتم تحديد المسائل التي تؤثر على تنفيذ البرنامج وعلى استخدام موارد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من موارد الأمم المتحدة، كما تم استعراض المسائل التي تهم المجلس التنفيذي بصفة خاصة.

٢ - وقد حضرت اجتماع استعراض منتصف المدة مجموعة واسعة من المسؤولين الحكوميين الذين يمثلون الوزارات التنفيذية الرئيسية، كما حضره ممثلون للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وكالات الأمم. وقد ركز الاجتماع على أهمية البرنامج القطري بالنسبة للأهداف والأولويات الوطنية، وخاصة في ضوء المفاوضات المتعلقة ببرنامج تحقيق الاستقرار والإصلاح الاقتصادي. وتناول استعراض المسائل المتعلقة بإدارة البرنامج المبادرات التي تم القيام بها مؤخرًا، مثل التنفيذ الوطني، والنفع البرنامجي، وتحقيق حدة الفقر، ودور المرأة في التنمية، ومشاركة المنظمات غير الحكومية. وكان من بين النقاط الهامة الأخرى التي تناولها الاستعراض إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية، وتنسيق المعرفات، وتعبئة الموارد.

ثانياً - الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

٣ - تعتبر الجمهورية اليمنية بلداً من أقل البلدان نمواً، حيث بلغ مؤشر التنمية البشرية بها ٢٢٢، في عام ١٩٩٤. وبذلك كان ترتيبها ١٤٢ من بين ١٧٣ بلداً. ومن بين المؤشرات الأخرى: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٥٢٠ دولاراً (١٩٩١): اختلالات كبيرة في الاقتصاد الكلي وفي المبادل؛ دين خارجي كبير (يمكن تقديره بسبعين بلايين من الدولارات): احتياطيات مستنفدة؛ عجز في الميزانية؛ نمو حقيقي سلبي؛ معدل منخفض للاستثمار الأجنبي؛ تضخم يزيد على ١٠٠ في المائة سنويًا؛ عجز تجاري متزايد؛ عجز في ميزان المدفوعات؛ بطالة نسبتها رسمياً ٢٥ في المائة؛ عملية تنخفض قيمتها بشكل حاد؛ أهمية بين الكبار نسبتها ٤١ في المائة؛ عمر متوقع قدره ٥٢ سنة؛ وفيات رضئ معدها ١١٠ في كل ١٠٠٠ من المواليد الأحياء؛ نمو سكاني بمعدل ٢,٧ في المائة في السنة.

٤ - وقد كانت الجمهورية اليمنية، التي أقيمت في ٢٢ آيار / مايو ١٩٩٠، توحيداً لما كان يعرف سابقاً باسم الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وبذلك جمعت بين نظامين سياسيين واقتصاديين وإداريين مختلفين، مما أدى إلى ظهور تحديات جديدة، مثل تسييس البiero-قراطية الحكومية الكبيرة وتخفيف الإنفاق الضخم في القطاع العام. وفي الوقت الذي كان البلد يحاول فيه مواجهة هذه التحديات، كان على الاقتصاد أن يتحمل الأعباء الاجتماعية والتکاليف الاقتصادية التي ترتب على أزمة الخليج. فقد كان عليه، أولاً، أن يستوعب نحو مليون يعني طردوها من دول الخليج وأن يواجه الضغوط الاجتماعية-الاقتصادية الناجمة عن ذلك التدفق. وقد كان هناك، ثانياً، انخفاض حاد في التدفقات المالية الخارجية بسبب فقدان تحويلات اليمنيين العاملين بالخارج التي كانت تقدر ببليون دولار سنوياً وبسبب التخفيفات في المعونة الخارجية.

٥ - وقد تم وضع البرنامج القطري خلال فترة انتقالية لم تنته إلا في عام ١٩٩٢ حين شكلت حكومة الجمهورية اليمنية الموحدة. على أن الخلافات الداخلية قد أدت إلى نشوب الصراع المسلح الذي شهدته الفترة من آيار / مايو إلى تموز / يوليه ١٩٩٤.

٦ - ولقد كانت للأزمة السياسية آثارها الهامة:

(أ) فقد أدى تضارب الآراء وانعدام التوافق في الرأي بين الحزبين الرئيسيين في الحكومة الالتفافية إلى شلل في عملية اتخاذ القرارات، بما في ذلك القرارات المتعلقة بتنفيذ البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كذلك أدى الصراع إلى قلة العناية الموجهة إلى الجهود الإنمائية بوجه عام:

(ب) وخلال فترة الصراع المسلح وفيما بعدها، انشغلت الحكومة بأنشطة الطوارئ وإصلاح الخدمات العامة في المناطق التي تأثرت بالصراع المسلح، مما أدى إلى إعادة توجيه الجهود الإنمائية والموارد المالية نحو عمليات الطوارئ وعمليات الإصلاح منذ آيار / مايو ١٩٩٤.

ثالثاً - سياق البرنامج القطري والحالة الراهنة للأولويات الوطنية وأولويات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧ - كان المستهدف في البرنامج القطري هو أن يتعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة في أربعة من مجالات التركيز هي: (أ) التخطيط الاستراتيجي؛ (ب) التنمية الإدارية؛ (ج) التنمية البشرية؛ (د) إدارة الموارد الطبيعية. على أنه بسبب الوضع الذي كانت تجاهد فيه الحكومة من أجل تلبية الاحتياجات المالية في المدى

القصير تم إعداد البرنامج القطري في وقت لم تكن توجد فيه خطة وطنية للتنمية. وعلى ذلك فقد كانت الأولويات التي تمت مناقشتها مع الحكومة تمثل استراتيجيات للمدى القصير واستراتيجيات لمواجهة حالات معينة وكانت خاصة للتغيير.

٨ - وقد جعلت الحالة الاجتماعية-السياسية تنفيذ البرنامج عملية صعبة. والواقع أن من الواضح الآن أن تصميم البرنامج القطري كان ينبغي أن يكون أقل طموحاً ومن ثم أكثر انسجاماً مع الحقائق الإنمائية والقدرات الاستيعابية للبلد.

٩ - وقد عقد مؤتمر المائدة المستديرة الأول للجمهورية اليمنية في جنيف بسويسرا في عام ١٩٩٢ لاستعراض الحالة والسياسات الاقتصادية في البلد ودراسة حالة المعونات والتعاون التقني. وتقرر عقد اجتماعات متابعة تتناول المسائل القطاعية. وقام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعدة مبادرات لمواصلة هذه العملية. على أن عملية المائدة المستديرة توقفت بسبب الحالة السياسية.

١٠ - وقد رحبت الحكومة بمفهوم مذكرة الاستراتيجية القطرية ووافقت على إعدادها في بداية عام ١٩٩٤ على أن البدء في الأعمال التحضيرية قد أجل بسبب الصراع المسلح. وقد أكدت الحكومة من جديد في استعراض منتصف المدة استعدادها للشرع في إعداد مذكرة الاستراتيجية القطرية.

١١ - وفي بداية عام ١٩٩٥، حددت الحكومة أولويات جديدة تتفق مع الهدف العام وهو تحقيق النمو المستدام والدائم والقائم على العدل. وسوف يتم تنفيذ مجموعة السياسات الجديدة في عام ١٩٩٦ وستكون لها آثارها على الأنشطة التي يساعد فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة لبقية البرنامج القطري. وفي استعراض منتصف المدة، قدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مفهوم التنمية البشرية المستدامة الذي يشمل أربعة أبعاد رئيسية: (أ) التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، وتخفيض حدة الفقر؛ (ب) العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل توزيعاً أكثر إنصافاً؛ (ج) الحكم وتحقيق اللامركزية وإعطاء المجتمع المدني دوراً أكبر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة؛ (د) حماية البيئة والتنمية المستدامة. وفي الوقت الذي أعرب فيه المشتركون عن تأييدهم العام لذلك المفهوم، فقد طلبوا مزيداً من التوضيح العملي ومزيداً من التطبيقات النموذجية.

رابعا - منجزات البرنامج

ألف - التأثير العام للبرنامج القطري

١٢ - تناولت تأثير البرنامج القطري الأول من مجال إلى آخر من مجالات التدخل. فقد كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المقدمة بالنسبة للإدارة البيئية وإدارة الموارد الطبيعية، حيث قام بدور كبير في التنسيق بين المانحين، مما أدى إلى تحول كبير في الترتيبات المؤسسية الحكومية فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية. وقد تم القيام بعدة أنشطة بعد مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، بما في ذلك إعداد الإطار التحضيري لخطوة عمل وطنية للبيئة والتنمية والحفاظ على التنوع البيولوجي. وقد قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالتعاون مع غيره من المانحين، بالإسهام في بناء القدرات المؤسسية اللازمة لإدارة البيئة. ونظراً لاعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الدولية لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد وأو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، أخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي زمام المبادرة في وضع برنامج كبير متعدد المانحين في تلك المنطقة.

١٣ - كذلك تحقق أثر إيجابي في مجال تنمية الموارد البشرية. وكان يمكن للتدخلات التي تمت في هذا المجال الاستفادة من إطار وطني للسياسات أكثر تماساً، مما كان يمكن أن يؤدي إلى نتائج أكبر أهمية وأكثر استدامة. وينبغي لمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المستقبل أن تأخذ في الاعتبار مفهوم التنمية البشرية المستدامة والأولويات الجديدة للبرنامج، وخاصة ما تم مجدداً من تركيز على القضاء على الفقر والتنمية القائمة على المشاركة.

١٤ - وقد أرسى مؤتمر المائدة المستديرة والعمليات التحليلية التي تمت في مجال إدارة البيئة والموارد الطبيعية وتنمية الموارد البشرية الأساس لحوار مع الحكومة في الوقت الذي كان يجري فيه وضع اللمسات الأخيرة في برنامج الإصلاح الاقتصادي مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ومن المنتظر أن تزيد مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي متى اتفقت الحكومة والبنك الدولي / صندوق النقد الدولي على برنامج للإصلاح الاقتصادي.

١٥ - وتحقق أثر إيجابي كبير في مجال مساعدات الطوارئ، بما في ذلك تقديم هذه المساعدات مباشرة وعلى نحو اتسم بالكفاءة في أوقات الأزمة، وفي مجال التنسيق الدولي. وقد أثبتت برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضوح أن بوسعي القيام بدور تنسيقي رئيسي في حالات الطوارئ، وأن دوره مسلم به تماماً من جانب الشركاء الآخرين باعتباره دوراً قيادياً. وقد أعربت الحكومة عن تقديرها للمساعدة التي قدمها البرنامج في الإقلال من الآثار السلبية للصراعسلح في المناطق التي تأثرت به.

باء - التقدم المحرز في التنفيذ في مجالات التركيز

التحطيط الاستراتيجي

١٦ - كان الهدف في هذا المجال هو توفير التعاون التقني وتقديم المشورة في مجال السياسات فيما يتعلق بتحويل سياسات الاستثمار الوطني وسياسات الإصلاح الوطني إلى برامج عملية، بتحسين القدرات الإدارية للحكومة، بما في ذلك تحسين قاعدة البيانات الإحصائية الازمة لأغراض التخطيط. وقد أدى البرنامج إلى إطارات للسياسات وإطارات تنفيذية بالنسبة للتنمية الصناعية، وتشجيع الاستثمار الخاص، وتطوير القطاع الصحي، وإقامة مناطق حرة في اليمن، وهي أمور تعتبر أهميتها في المدى الطويل أهمية كبيرة. كذلك قدم البرنامج الدعم في إعداد خطة خمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ستم الموافقة عليها في عام ١٩٩٦، وستوفر هذه الخطة، في جملة أمور، الإطار اللازم لمساعدة التي يقدمها البرنامج وتقدمها الوكالات الأخرى والمانحون الثنائيون في المستقبل.

١٧ - وسيقوم البرنامج بتزويد حكومة اليمن بالخبرات المستقلة الرفيعة المستوى فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية الشاملة التي يجري الآن التفاوض عليها مع البنك الدولي / صندوق النقد الدولي، والأثر المحتمل لهذا التدخل على صعيد الاقتصاد الكلي هو أثر حاسم، لأنه سيؤثر تأثيراً مباشراً على الحياة اليومية للسكان، كما يؤثر على آفاق التنمية في البلد.

١٨ - وقدم البرنامج الدعم إلى الحكومة والمنظمات غير الحكومية الوطنية فيما قامت به من أعمال تحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة. وقد تم وضع استراتيجية وخطة عمل للنهوض بالمرأة في اليمن، وسوف تؤدي كل منها إلى زيادة مشاركة المرأة في عملية التنمية باليمن.

١٩ - العوامل المؤثرة على وضع المشاريع وتنفيذها. كان من نتائج الحالة السياسية أن وضع بعض المقترنات أصبح عملية صعبة، بينما تأخر وضع بعض المقترنات الأخرى، نظراً لعدم اتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

التنمية الإدارية

٢٠ - كانت أهداف المساعدة التي قدمها البرنامج في هذا المجال هي مواجهة التحديات المترتبة على توحيد نظامين اجتماعيين-اقتصاديين ونظامين إداريين مختلفين، مع السير في عملية تحقيق اللامركزية وفي الإصلاح الإداري. كذلك كان من المستهدف تشجيع التوسيع في القطاع الخاص.

٤١ - وقد تم وضع برنامج للتنمية الإدارية لتوفير التعاون التقني في بناء المؤسسات ووضع السياسات. وشرع البرنامج في مفاوضات مع وزارة الصحة والإسكان بفرض إدخال المفاهيم على أساس تجربتي. وقد أعادت التقدم الصعوبات الداخلية الموجودة في البلد.

٤٢ - أما أثر المشاريع في مجال التنمية الإدارية فقد كان متفاوتاً. ففي الوقت الذي كان فيه بناء القدرات في وزارة التخطيط والتنمية متواضعاً، كان التقدم ملمساً بشكل أوضح في تطوير المحفوظات والخدمات البريدية. وقد ساعدت مشاركة البرنامج الطويلة في مجال الرقابة المالية ومراجعة الحسابات في تعزيز الهيئة المركزية للرقابة ومراجعة الحسابات وهي هيئة حكومية.

٤٣ - العوامل الباطنة على وضع المشروعات وتنفيذها. لما كان الغرض الرئيسي للمساعدات التي يقدمها البرنامج في هذا المجال هو دعم الحكومة في عملية التوحيد التي تقوم بها وفي ترشيد إدارتها العامة، فقد كان هذا المجال أكثر المجالات تأثراً بأزمة السياسة. وقد أصبحت احتمالات اعتماد وتنفيذ برنامج التنمية الإدارية مبشرة بالخير منذ بدأت الإصلاحات الاقتصادية.

التنمية البشرية

٤٤ - كان هدف البرنامج في هذا المجال من مجالات التركيز هو توفير التعاون التقني في المجالات التالية:

(أ) الصحة. كان الهدف هو تقديم الدعم للبرنامج الصحي للحكومة، من حيث التمويل وإعداد الميزانية وتوفير الإحصاءات، وتعزيز الوكالات الحكومية المتصلة بالصحة العامة والسكان، وتوفير التدريب للعاملين في المجال الصحي في المناطق الريفية. وقد كانت الأنشطة محدودة بسبب قيود الموارد؛

(ب) التعليم. كان المستهدف هو إقامة نظام تعليمي موحد وتقديم التعاون التقني إلى مؤسسات التدريب المهني. وقد قام فريق مشترك بين الوكالات بقيادة منظمة العمل الدولية بتقديم المشورة في مجال السياسات. وتم اختيار مقتربين ليقوم ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويلهما - مشروع لوضع نظام لمعلومات سوق العمل، ومشروع لتحسين الوظائف واختبار القدرات الحرفية وتحديد معايير المهارات - وسيتم دمج المشروعين في برنامج شامل؛

(ج) العمال. كان المستهدف هو تخطيط القوى العاملة، ووضع برامج للأعمال الخاصة من خلال مشاريع صغيرة لصفار المنظمين وللمرأة الريفية، وتوفير المشورة في مجال السياسات المتعلقة بالاستثمار

الخاص. وقد تحقق تحسن في القدرات التقنية والمهنية للأخصائيين الوطنيين في مجال الإدارة البحرية وإدارة الموارد وفي مجال إدارة الفنادق وتقديم الطعام. والمفترض أن يؤدي هذا التحسن إلى توفير فرص العمل إذ توجد احتمالات طيبة جداً للتوسيع في كلا المجالين. وقد تحققت نتائج محدودة من الأنشطة التي بذلت في مراكز تأهيل المعوقين. وكان وجه القصور الرئيسي في تلك الأنشطة هو انعدام القابلية للاستمرار.

إدارة الموارد الطبيعية

- ٢٥ - يركز البرنامج القطري على مجالين رئيسيين هما:

(أ) حماية البيئة من خلال تحسين التخطيط وتعزيز القدرات وزيادة الاستعداد للكوارث. كان لتدخل البرنامج في إدارة البيئة وبناء القدرات في مجلس حماية البيئة أثر محدود. على أنه ينبغي أن يلاحظ أن المجلس المذكور يتلقى الدعم من مانحين آخرين أيضاً. وقد وضعت بعثة مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة بالاشتراك مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني والوكالة الكندية للتنمية الدولية وفريق من المستشارين الوطنيين عدة تقارير عن المياه وحماية البيئة والتنمية البشرية المستدامة. وقد تم تحديد المشاكل البيئية الرئيسية في اليمن، وأدت زيادة الوعي داخل الحكومة إلى وضع خطة عمل وطنية للبيئة يمولها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي. وقد اشترك برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في إعداد خطة عمل لمكافحة التصحر سيسخدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كأساس لأنشطة في المستقبل وفي تعزيز التمويل من جانب مجتمع المانحين ومرفق البيئة العالمية:

(ب) إدارة موارد المياه من خلال تحسين الاستراتيجيات والسياسات والأهداف. يعتبر تنصيب الفرد من احتياطيات الموارد المائية في اليمن من أدنى الأنصبة في العالم. وعلى مدى الدورتين الرابعة والخامسة، استثمر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أكثر من ١٠ ملايين من الدولارات من موارد رقم التخطيط الإنمائي في قطاع المياه وفي استكشاف الموارد المعدنية، وينفق المانحون الثنائيون مبالغ تزيد على ذلك في قطاع المياه. على أن الاستخدام الأمثل للمياه يتطلب إطاراً مؤسسيّاً رشيداً. وتستهدف المبادرة الحالية التي يشترك فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وحكومة هولندا إنشاء سلطة وطنية مستقلة تستطيع إدارة الموارد المائية النادرة على وجه أفضل.

- ٢٦ - ويجري استخدام ٣٤ مليون دولار من أموال مرافق البيئة العالمية في حماية النظم الإيكولوجية البحرية بالبحر الأحمر وتنفيذ برنامج لإحلال الغاز السائل. كما يجري وضع برنامج جديد لحماية التنوع البيولوجي الوحيد في سقطرة.

مجال جديـد للتركيز: منع الكوارث والاعـاش، منها

- ٢٧ - عهدت الحكومة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالقيام بدور رئيسي في تنسيق بعض برامج الإغاثة المتعددة الأطراف والثنائية، بما في ذلك برامج تخفيف الآثار السلبية للفياضانات في عدن ولانتشار الجراد وللصراعسلح. وقد تولى البرنامج بالاشتراك مع إدارة الشؤون الإنسانية بالأمم المتحدة دور القيادة في الأسطول العائلي بتقدير الاحتياجات في المناطق المتأثرة بالصراع. وكان له أيضا دور حيوي في إعداد نداء موحد مشترك بين الوكالات لتقديم مساعدات إنسانية لمواجهة الطوارئ قيمتها ٢١,٧ مليون دولار تم حتى الآن جمع ٧,٨ ملايين منها.

- ٢٨ - وقد ثبت أن موارد البرامج الخاصة هي وسيلة مرنة للاستجابة لاحتياجات الإغاثة العاجلة، إذ مكنت برنامج ٤٩م المتعدد الإنمائي من العمل بسرعة في المناطق التي كانت تحتاج إلى استجابات سريعة، مثل توفير مياه الشرب للسكان المتأثرين في عدن في الفترة التي أعقبت الصراع المسلح مباشرة.

- ٢٩ - وكان أهم مشروع من مشاريع الطوارئ هو مشروع توفير المياه وإصلاح المرافق الصحية في المناطق المتأثرة بالصراع (YEM/94/90/011) الذي بلغت ميزانيته ٤,٢ من ملايين الدولارات وكان الفرض منه هو مواجهة الاحتياجات المباشرة من المياه للمجتمعات المحلية الحضرية والريفية عن طريق إصلاح خدمات الإمداد بالمياه والمرافق الصحية. وقد تم حتى الآن جمع ٩٢٢ ٩٦١ دولارا على أساس تقاسم التكاليف من حكومات إيطاليا واليابان والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بالإضافة إلى مبلغ ٩٩٠ ٠٠٠ دولار من موارد رقم التخطيط الإرشادي. وتتوقع الحكومة أن يتم تسديد موارد رقم التخطيط الإرشادي من الموارد الثنائية وغيرها، نتيجة لحملة تعبئة الموارد التي يضطلع بها برنامج الأمم المتعددة الإنمائي والحكومة. وثمة مشروع هام آخر يتم التركيز فيه على إصلاح شبكات المياه في الطويلة، وهي تحمي عدن من الفياضانات.

جيم - القيود العامة المفروضة على البرنامج القطري

- ٣٠ - كانت هناك عوامل كثيرة أعادت المشاركة المستمرة والفعالة في مجالات التركيز الأربع وفي إدارة البرنامج القطري. وقد أثرت العوامل التالية على وضع وتنفيذ وإدارة ورصد المشاريع الفردية والبرنامج في مجموعه:

(أ) عدم وجود خطة وطنية للتنمية في اليمن مما جعل من الصعب اعتماد نوع برنامجي وما كان له أثر سلبي على الجهود المبذولة لتحقيق مجموعة متكاملة من المشاريع:

(ب) عدم استقرار الأوضاع في البلد لفترة طويلة، مما أثر على عملية اتخاذ القرار في الحكومة وكانت له آثار مباشرة بالنسبة لاختيار وتنفيذ مشاريع وبرامج البرنامج القطري بطريقة رشيدة وفي الوقت المناسب:

(ج) النقص الكبير (٢٠ في المائة) في موارد رقم التخطيط الإرشادي نظراً للقيود المفروضة على برمجة أرقام التخطيط الإرشادية، وإعادة توجيه ما يقرب من مليوني دولار من الموارد إلى برامج الطوارئ، واقتراض ما يقرب من مليوني دولار لتفطية التزامات من الدورة السابقة، وهو ما أدى إلى العجز عن التلبية الكاملة لاحتياجات كما حدّدت في البرنامج القطري:

(د) وقف المساعدة الإنمائية الخارجية إلى اليمن وتخفيضها تدريجياً حاداً بعد أزمة الخليج، مما جعل الحكومة تتجه إلى البرنامج القطري لدعم مجموعة من المشاريع أوسع مما كان متوقعاً أصلاً؛ وهو ما أدى إلى وجود عدد من المشاريع أكثر مما ينبغي تناوله على مسافات أوسع مما ينبغي. وقد زاد من تفاقم هذه الحالة القدرة المحدودة للحكومة على إدارة المعونات:

(هـ) عدم التفهم الكامل من جانب الخبراء الاستشاريين الدوليين لظروف اليمن الخاصة واحتياجاتها عند تصميم المشاريع ووضعها. وفي الوقت نفسه فقد كانت الحكومة تحبذ استخدام متطوعي الأمم المتحدة حتى تقليل من تكاليف الخبرة الخارجية وتوفّر أموالاً إضافية لشراء المعدات. كذلك فإن متطلبات اللغة العربية التي حدّت من مجموعة الخبراء المتاحة وعدم التوافق بين الخبراء الخارجيين واحتياجات المشاريع قد أثّرت على نوعية تنفيذ المشاريع:

(و) وجود التوترات السياسية الداخلية التي أدت إلى شلل البرنامج قبل الصراع المسلح، وإجلاء الموظفين الدوليين لمدة أربعة شهور تقريباً. وما حدث بعد ذلك من انهماك الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمليات الإغاثة:

(ز) توزيع الموارد على عدد من المشاريع أكثر مما ينبغي في الدورة السابقة مما أدى إلى عدم كفاية الاعتمادات المخصصة للمشاريع في الميزانية، وهو ما أدى بدوره إلى مراحل جديدة من نفس المشاريع في الدورة الحالية حتى يمكن تحقيق النتائج؛ وعلى ذلك فقد خرجت بعض المشاريع عن نطاق أولويات البرنامج القطري الحالي.

خامسا - إدارة البرنامج القطري

٢١ - كان للعلاقات الطيبة بين وزارة التخطيط والتنمية، وخاصة الإدارة الدولية بها، ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أثرها في مساعدة الطرفين في التصدي للمشاكل التي تواجهه أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في اليمن. وقد كان التنسيق قويا فيما يتعلق بالمسائل البرنامجية، وشمل في الفترة الأخيرة تنسيق المعنونات المتعددة الأطراف والمعونات الثنائية. وكانت أعمال الإغاثة الميدانية التي اشتهرت فيها وزارة التخطيط والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال الصراع المسلح أ عملاً ممتازاً، ومع ذلك فقد كان من الصعب نتيجة للحالة القائمة السيطرة على كثير من المسائل التي أثيرت في الفقرة ٢٠.

ألف - وضع المشاريع

٢٢ - كانت مقترنات المشاريع تقدم في كثير من الأحيان على أساس كل حالة على حدة، دون إشارة تذكر إلى البرنامج القطري، وكان التخفيف الذي حدث في المساعدة الإنمائية الرسمية مشجعاً لذلك الاتجاه. وكان من الصعب تطبيق النهج البرنامجي، ولو على أساس تجربتي، في ظل الظروف القائمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن وثيقة البرنامج القطري لم تكن أداة بـرـنامجـيةـ بالمعنى الكامل.

٢٣ - وقد استخدم المرفق الأول لدعم الخدمات التقنية للشرع في أعمال تحليلية موضوعية اشتهرت فيها عدة وكالات وتناولت عدة قطاعات في مجالات البيئة - التنمية المستدامة، وإدارة الموارد المائية، والتدريب المهني. وكان الفرض من هذه العملية هو توفير أساس للنهج البرنامجي، ولكن متابعتها لم تكن على مستوى واحد بالنسبة لجميع المجالات.

٢٤ - واستخدم المرفق الثاني لدعم الخدمات التقنية باعتباره الطريقة الأساسية لوضع المشاريع. وقد اتفق في استعراض منتصف المدة على أنه ينبغي للخبراء الاستشاريين من وكالات الأمم المتحدة، نظراً لما يوفـرهـ المرـفـقـ الثـانـيـ لـدـعمـ الخـدـمـاتـ التقـنـيـةـ منـ المـوـارـدـ المـالـيـةـ الكـافـيـةـ لـلـقـيـامـ بـتـحـلـيـلـ شـامـلـ،ـ أـنـ يـكـرـسـواـ مـزـيـداـ مـنـ الـوقـتـ خـلـالـ بـعـثـاتـهـمـ لـتـفـهـومـ الـمـشـاـكـلـ الـتـيـ يـنـطـوـيـ عـلـيـهـ الـوـضـعـ تـفـهـماـ كـامـلاـ،ـ بـماـ فـيـ ذـلـكـ الـقـدـرـةـ الـاسـتـيـعـابـيـةـ الـمـخـنـضـةـ لـلـمـؤـسـسـاتـ الـوـطـنـيـةـ،ـ حـتـىـ يـمـكـنـ إـعـدـادـ الـوـثـائقـ عـلـىـ مـسـتـوـىـ رـفـعـ.ـ وـعـلـاوـةـ عـلـىـ ذـلـكـ،ـ فـقـدـ كـانـتـ تـحدـثـ فـيـ بـعـضـ الـوـزـارـاتـ تـغـيـرـاتـ مـتـكـرـرـةـ فـيـ الـمـوـظـفـينـ الرـئـيـسـيـينـ مـاـ كـانـتـ لـهـ آـثـارـ سـلـبـيـةـ عـلـىـ عـلـمـيـةـ وـضـعـ الـمـشـاـرـيعـ.

٢٥ - وكما أشير إليه في الفقرة ٢٠ (ز) أعلاه، فقد قدمت للتمديد مراحل في المشروعات من برامج قطرية سابقة (قبل التوحيد). وقد تمت الموافقة على المراحل الإضافية في الحالات التي لم تكن قد تحققت فيها

الأهداف. وإذا كان تحقيق الأهداف المعلنة قد اعتبر سبباً مقبولاً للتمديد، فإنه قد كشف عن عدم توافر الاستدامة في مشاريع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

باء - تنفيذ المشاريع وإدارتها ورصدها

٢٦ - كان التنفيذ حتى الآن بطيئاً إلى حد ما، حيث كانت الفترة الازمة بين التوقيع على وثيقة المشروع والبدء في أنشطته فترة طويلة.

٢٧ - وكانت إدارة المشاريع ضعيفة بوجه عام نظراً للعدم وجود مديرین وطنيین للمشاريع مؤهلین ومتقدّرین/ أو عدم وجود مستشارین تقنيین دولیین. ونظراً لكون القدرات الإدارية الوطنية هي قدرات محدودة، فإن الخبراء الدوليين الذين يشغلون وظائف المستشارين التقنيين الرئيسيين وغيرهم من الوظائف سيقومون بدعم الجهود التي تبذل لتحقيق أهداف البرنامج إلى أن تتحقق آثار الجهود المبذولة لبناء القدرات.

٢٨ - كذلك فإن تعين وتحديد مكافآت الموظفين النظراً، وخاصة مديرى المشاريع الوطنيين، كانت عملية طويلة. وقد ووجهت بعض الصعوبات في التوفيق بين مؤهلات ومهارات النظراً الوطنيين ومتطلبات المشاريع، مما أدى إلى وجود بعض الشواغل فيما يتعلق باستدامة المشاريع.

٢٩ - ولم تكن أهمية الأطر المؤسسية بالنسبة لتنفيذ المشاريع تنفيذاً سلساً محل تقدير كافٍ. ففي كثير من الحالات لم تكن توافر الشروط المنصوص عليها في وثائق المشاريع الموقعة وكان يتعمّن تمديد الفترة التي تنقضي بين التوقيع على وثيقة المشروع والبدء في أنشطته. كذلك كانت هناك حالات تأخير في تحصيص الموارد المالية والموارد البشرية الكافية خلال تنفيذ المشاريع، كما أن مساهمات الحكومة في التغطية النقدي أو في تقاسم التكاليف كانت تؤدي عادة إلى تعطيل تنفيذ أنشطة المشاريع.

٤٠ - ولقد كان ينبغي استخدام آلية الاستعراض الثلاثي على نحو أوفى كمحفل يتم فيه تكييف وتحقيق تزامن أنشطة المشاريع حسب تغير الظروف والتطورات في تنفيذ المشاريع. ولو كان هناك تنسيق أفضل بين وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات لأدى ذلك إلى تنفيذ مشاريع البرنامج القاطري على نحو أكفاءً. وينبغي إعادة النظر في معايير اختيار الخبراء الاستشاريين حسب الاقتضاء، وتوفير الاحتياطي الكافي والرصد الكافي من جانب الخبراء ومتطلبو الأمانة، حسب مستوى الخبرة المطلوب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعثات الوكالات ينبغي أن تنظم بعناية حتى تسهم أفضل إسهام في الجهود الإنمائية المنسقة.

جيم - تحليل الإنفاق

٤١ - أدنى من ميزانيات المشاريع في المتوسط ٤٦ في المائة على الموظفين، و ١٦ في المائة على العقود من الباطن، و ١٥ في المائة على التدريب، و ١٥ في المائة على المعدات، و ٨ في المائة على الاحتياجات المتنوعة.

٤٢ - ويتبين من تحليل الإنفاق على الموظفين أن الموظفين الدوليين كانوا يمثلون ٧٠ في المائة من إجمالي هذا العنصر، بينما كان متطلعاً للأمم المتحدة يمثلون ١٥ في المائة. أما نصيب المهنيين الوطنيين من الإنفاق فقد اقتصر على ١٢ في المائة. وخصوصاً نحو ٣ في المائة للدعم الإداري. ويتبين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يشجع استخدام التدريبات الوطنية حيثما يوجد مستوى مقبول من الخبرات الوطنية.

٤٣ - وقد استوعب عنصر الزمالات (التي تزيد مدتها عن ثلاثة أشهر) ٥٨ في المائة من ميزانية التدريب، بينما كان نصيب الجولات الدراسية/تدريب المجموعات ٢٥ في المائة، والتدريب داخل البلد ١٧ في المائة. ويتبين من التجربة أنه يتبع على الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالات المنفذة أن توجه مزيداً من العناية إلى اختيار الأشخاص المناسبين للتدريب. فالمتدربون الذين تتوازى فيهم المعايير المطلوبة هم وحد هم الذين يمكنهم الاستفادة الكاملة من التدريب الذي ينبغي أن يجعلهم قادرين على نقل المعارف والمهارات المكتسبة إلى غيرهم من الزملاء.

٤٤ - وقد تميز شراء المعدات بوجود نسبة كبيرة من المركبات والحواسيب. وثمة من الأسباب ما يبرر الأخذ بنهج أكثر حيطة؛ حيث ينبغي بوجه عام أن يؤخذ في الاعتبار انخفاض القدرة التقنية في البلد عند تقييم الطلبات المقدمة لشراء المعدات الحاسوبية المعقدة.

دال - الإطار الحالي لرقم التخطيط الإرشادي

٤٥ - تم في عام ١٩٩٢ تخفيض الاعتماد المخصص أصلاً وهو ٥٩٠٠٠ دولار إلى ٩١٢٠٠٠ دولار. وحين يؤخذ في الاعتبار اقتراض مبلغ ٩٨٦٠٠٠ دولار، فإنه لم يكن متاحاً للبرنامج القطري سوى ٢٧٨٢٧٠٠٠ دولار مقابل المبلغ الذي كان مستهدفاً أصلاً وهو ٦٠٤٠٠٠ دولار.

٤٦ - وحتى آب/أغسطس ١٩٩٥ بلغت الالتزامات ٤٤٠٠٠٠٠ دولار، وبلغت الميزانية المقدرة للمشاريع قيد الإعداد الفعلي ٢١١٦٠٠٠ دولار، وبذلك يكون مجموع موارد رقم التخطيط الإرشادي المرتبط بهما ٦٠٠٥٤١٢٥٥٤١ دولار. وعلى ذلك لم يكن متاحاً للالتزام به خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٦ سوى ٤٠٠٢٨٥٢٠٠ دولار.

٤٧ - هـ . تعبئة الموارد

٤٧ - كانت النتائج التي حققتهابعثات الأمم المتحدة الإنمائي لاجتذاب أموال جديدة من أموال المعونات نتائج متواضعة. فحتى نهاية عام ١٩٩٤ تم الحصول على ٩٥١ ٨٧٦ دولاراً من المانحين الثنائيين والحكومة. على أنه مع إدخال المشاريع الكبيرة وقيام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بدور أكثر فعالية في التنسيق بين المانحين أمكن للمبادرات المشتركة لتعبئة الموارد أن تحقق إسهامات كبيرة في تقادم التكاليف. وحتى الآن تم جمع ما مجموعه ٢,٨ مليون دولار، ومن المستهدف جمع ٢,٢ مليون دولار في المستقبل. كذلك قام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بتخصيص مبلغ إضافي قدره ٨٤١ ٠٠٠ دولار كتمويل مواز.

٤٨ - وبالإضافة إلى موارد رقم التخطيط الإرشادي، فقد تم توجيه ما يقرب مجموعه من ١٦ مليون دولار من خلال صناديق متصلة ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنمائية، ومرفق البيئة العالمية، وموارد البرامج الخاصة).

٤٩ - سادساً - تنسيق المعونات

٤٩ - كان تنسيق المعونات ضعيفاً إلى حد ما في بداية الدورة. ولم يتم القيام بأي تبادل منظم ومتسلق للمعلومات أو بأي تنسيق للمجالات ذات الأولوية فيما بين المانحين الرئيسيين. وكان ضعف الدور الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق المعونات يرجع جزئياً إلى صغر المشروعات التي قدمها البرنامج في بداية الدورة بالقياس إلى التدخلات الكبيرة التي قام بها المانحون الثنائيون والبنك الدولي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

٥٠ - وقد تغير الوضع تغيراً كبيراً في منتصف المدة، حيث أخذ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بدور أبرز في عملية التنسيق، وخاصة فيما يتعلق بإدارة الموارد المائية وبرامج الطوارئ. وقد سلم المانحون الآخرون بدور البرنامج في عملية التنسيق، وفي نهاية عام ١٩٩٤ قام البرنامج، بالاشتراك مع غيره من ذوي الأدوار الرئيسية بمبادرة للمساعدة في وضع إطار منظم لتنسيق المعونات. وقد أنشئت أفرقة عاملة بالنسبة للموضوعات البرنامجية وللقطاعات التالية: البيئة، والموارد المائية، والمساعدة في حالات الطوارئ، وتنمية القطاع الخاص، والزراعة، ودور المرأة في التنمية، والصحة، والتغذية، والتعليم الأساسي، والتدريب المهني، وتأهيل المعموقين. وكانت النتائج الإيجابية الأولى محل تقدير من الوكالات المانحة المشاركة. وتم تعزيز دور المنسق المقيم، كما يمكن زيادة تعزيزه بمزيد من الدعم الموضوعي من مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث توفير الدعم المحدد الوجهة بالأموال والموظفين. وقد وافقت الحكومة، كتدبير مؤقت، على تمويل منطوع من منظوري الأمم المتحدة لتنسيق المعونات لمدة سنة من موارد رقم التخطيط الإرشادي.

سابعا - المسائل الأخرى محل الاهتمام

ألف - التنفيذ الوطني

٥١ - يتم تنفيذ ستة مشاريع ووفق عليها عن طريق التنفيذ الوطني، ويبلغ مجموع المخصص لها من رقم التخطيط الإرشادي ٢,١ مليون دولار تمثل ١٣,٦ في المائة من مجموع ميزانيات رقم التخطيط الإرشادي الموافق عليها.

٥٢ - وتلقى طريقة التنفيذ الوطني الدعم الكامل من جانب الحكومة والمكتب التحريري. وسوف يبدأ تطبيقها السليم متى توافرت الشروط التالية:

(أ) توافر القدرة الإدارية والتقنية في الحكومة بما يكفل تنفيذ المشاريع في الوقت المناسب وعلى نحو يتميز بالكفاءة:

(ب) الانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية لتنفيذ المشاريع المنفذة وطنياً:

(ج) تدريب موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفي الحكومة على المسائل الإدارية والمالية.

باء - ترتيبات الخلافة فيما يتعلق بتكليف الدعم

٥٣ - كانت تجربة الترتيبات الجديدة المتعلقة بتكليف الدعم تجربة إيجابية. وينطوي المرفق الأول لدعم الخدمات التقنية على إمكانيات كبيرة تمكن الأفرقة المتعددة التخصصات من القيام بعمليات تقييم شاملة لموضوعات أو مسائل معينة. على أن المرفق الأول لدعم الخدمات التقنية لم يحقق بعد نجاحاً كبيراً من الناحية العملية. أما المرفق الثاني لدعم الخدمات التقنية، الذي استخدم في عمليات وضع المشاريع وتنفيذها، فقد ثبت أنه مرافق مرن ومصدر كاف للتمويل. كذلك فقد صار العمل سيراً طيباً بالنسبة لوضع ميزانيات الخدمات الإدارية والتشغيلية.

جيم - النهج البرنامجي

٥٤ - تعذر استخدام النهج البرنامجي كآلية للإنجاز بالنسبة للتعاون التقني في اليمن خلال الفترة قيد الاستعراض. فقد واجهت اليمن مشاكل سياسية خطيرة كادت تتشلّ عمليّة اتخاذ القرارات في الحكومة، مما تعذر معه الحصول على التزام سياسي فيما يتعلق بهذه المحاولة. وعلاوة على ذلك فإن تطبيق النهج البرنامجي طبقياً ناجحاً في اليمن يتطلّب تدريباً واسعاً لموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموظفي الحكومة الذين يتعلّق بهم الأمر.

دال - دور المرأة في التنمية

٥٥ - لم يكن للنهوض بالمرأة، على الرغم من اعتباره موضوعاً ذات أولوية، مكان محدد في البرنامج القطري. على أنه تم خلال تنفيذ البرنامج القيام بعدها مبادرات. فقد تم وضع إطار تحليلي لحلقة دراسية وطنية استعداداً للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين بالصين في عام ١٩٩٥. وتمثل خطة العمل التي انتهت إليها تلك الحلقة أساساً طيباً لنهج أكثر اتساقاً بالنسبة لبقية الدورة. وقد أعطت الحكومة مركزاً دائماً للجنة الوطنية التي أنشئت للمؤتمر، كما تم إنشاء مراكز تنسيق فيما يتعلق بدور المرأة في التنمية في عدة وزارات مختلفة، وتقوم شبكة من المنظمات غير الحكومية النسائية بدراسة المسائل المتعلقة بدور الجنسين في التنمية.

٥٦ - ويقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حالياً بالاتصال بصندوق الأمم المتحدة للسكان لاستكشاف إمكانية وضع برنامج مشترك فيما يتعلق بدور المرأة في التنمية وهو ما يمثل تدخلاً كبيراً في هذا المجال.

٥٧ - وينبغي أن تتضمن وثائق المشاريع الجديدة أهدافاً أكثر تحديداً وواقعية لضمان إعطاء موضوع دور الجنسين في التنمية ما يستحقه من العناية وضمان أن تصبح المرأة مستفيدة مباشرة من المشاريع.

هـ - مشاركة القواعد الشعبية والمنظمات غير الحكومية في تخفيض حدة الفقر

٥٨ - إن معظم المجالات ذات الأولوية في البرنامج القطري هي بطبيعتها مجالات يتم العمل فيها من أعلى إلى أدنى، وهو أسلوب في التركيز لا يدع مجالاً كبيراً لمشاركة المنظمات غير الحكومية أو القواعد الشعبية مشاركة عملية. ومع ذلك فإن التدخلات على المستوى العام فيما يتعلق بمسائل الاقتصاد الكلي أو التخطيط الاستراتيجي أو إصلاح القطاع العام سوف تتصدى لمسألة تخفيض حدة الفقر والنهج التي تشرك المجتمع المدني في مجموعه.

٥٩ - وقد تم إعداد ورقة استراتيجية عن المنظمات غير الحكومية في اليمن وتم تخصيص أموال من موارد البرامج الخاصة للمضي في تطوير هذا المجال. ومن أجل استعراض الإطار الراهن لعمل المنظمات غير الحكومية في اليمن، شرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتمويل مشترك من صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، في دراسة تحليلية ستتوفر خيارات بالنسبة لما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة من تدخلات.

٦٠ - وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على استعداد للقيام بدور أبرز في مجال تخفيف حدة الفقر، كما يمكن تحقيق المزيد إذا ما تم تنفيذ برنامج الحكومة لتحقيق الامركيذية. على أنه يتعين، بالنظر إلى الدور النشط الذي يقوم به عدد من المنظمات غير الحكومية الدولية وبعض البرامج الثنائية، استعراض مسألة الميزة النسبية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي عند النظر في طبيعة مشاركة البرنامج.

وأو - برنامج متطوعي الأمم المتحدة

٦١ - تناقص عدد متطوعي الأمم المتحدة العاملين في اليمن خلال السنوات الخمس الماضية. ففي عام ١٩٩٠ كان هناك ٨٦ متطوعاً، انخفض عددهم إلى ٢٩ متطوعاً في عام ١٩٩٢، ثم انخفض عددهم حالياً إلى ٧ متطوعين، وإن كانت قد تمت الموافقة على ٢٥ وظيفة إضافية لمتطوعي الأمم المتحدة.

٦٢ - وينبغي لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة أن يواصل التوفيق بعناية بين مؤهلات وخبرات الأخصائين من متطوعي الأمم المتحدة ومتطلبات الوظائف لضمان قيام برنامج متطوعي الأمم المتحدة بدور فعال في اليمن. وعلاوة على ذلك، فإن نقل المعارف والمهارات إلى الزملاء الوطنيين المؤهلين ينبغي أن يظل موضوع تأكيد. كما ينبغي النظر في إمكانية إنشاء نظام وطني لمتطوعي الأمم المتحدة.

ذاي - التعاون التقني فيما بين البلدان النامية

٦٣ - إن أهمية أنشطة التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وفعالية هذه الأنشطة من حيث التكاليف مما يوضع تقدير كبير من جانب السلطات الوطنية، كما يتضح من الاستخدام المتعمد لأسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية في الأعمال الموضوعية، مثل تعيين الخبراء والخبراء الاستشاريين والأخصائيين من متطوعي الأمم المتحدة للبلدان النامية، والتدريب، والجولات الدراسية، وشراء المعدات من موردين داخل المنطقة.

٦٤ - ويتوقف التوسيع في استخدام أسلوب التعاون التقني فيما بين البلدان النامية على التدريب الموضعي لموظفي الحكومة وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على مفهوم التعاون التقني فيما بين البلدان النامية وإمكانيات هذا المفهوم. ويجري التخطيط لعقد حلقة دراسية وطنية عن التعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

ثامناً - صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٦٥ - إن معظم مشاريع صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية هي مشاريع تم وضعها قبل التوحيد، ومن ثم فهي موجودة في الجزء الشمالي والجزء الجنوبي من البلد. وقد كان تأثير هذه المشاريع تأثيراً كبيراً. فقد قام الصندوق بتقديم قروض صغيرة لمنظمي المشاريع، وخاصة من النساء، وساعد في فتح منطقة جبلية لها إمكانيات زراعية، من خلال شق الطرق الفرعية، ومكّن الأطفال في ٨٢ قرية من الالتحاق بعشرين مدارس تم بناؤها حديثاً. كذلك كان إنتاج أعلاف الماشية مشروعًا من المشاريع الوعادة قبل أن يتأثر الموقع الذي يوجد به المشروع بالصراعسلح الذي شُبِّ في عام ١٩٩٤.

تاسعاً - التوصيات/ الإجراءات

ألف - مجالات التركيز

التخطيط الاستراتيجي

٦٦ - ينبغي الانتهاء من صياغة المشاريع التي تجري دراستها من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٦٧ - يستصوب أن يكون ثمة تنسيق وتعاون وثيقان بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي/ صندوق النقد الدولي، حتى يتم تنفيذ مبادرات التخطيط الاستراتيجي بطريقة تتناسب مع تحقيق الاستقرار وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي.

٦٨ - ينبغي حذف المجال الفرعي المتعلق بتحسين القدرة الإحصائية للبلد، نظراً لما تحقق فيه بالفعل من تحسن كبير ولما يقدمه المساهمون الشنائيون من إسهامات متزايدة لهذا القطاع.

التنمية الإدارية

٦٩ - ما زالت التنمية الإدارية أولوية من أولويات الحكومة. وينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة/..

استئناف المناقشات المتعلقة ببرنامج التنمية الإدارية واستكمال وتحديد إطار للسياسات المتعلقة بما يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مستقبلاً من مساعدة.

التنمية البشرية

٧٠ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يركز، بالنسبة لما تبقى من البرنامج القطري، على توفير فرص العمل، وتحفيظ حدة الفقر، دور المرأة في التنمية، نظراً لأن هذه المجالات تشكل جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية التنمية البشرية المستدامة ومن مبادرة الـ ٢٠/٢٠.

إدارة الموارد الطبيعية

٧١ - ينبغي أن تستمر المشاريع التي تنفذ حالياً، وخاصة مشاريع الموارد المائية. وينبغي وضع المشاريع الجديدة باستخدام التمويل الإضافي، مثل استخدام مرفق البيئة العالمية، وخاصة فيما يتعلق بمكافحة التصحر.

منع الكوارث والانتعاش منها

٧٢ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة النظر في خير طريقة لتنظيم مدخلات الإغاثة بفرض وضع أساس لها يضطلع به فيما بعد من أنشطة الإصلاح والتعمير والتنمية.

٧٣ - ينبغي أن ينشأ في اليمن فريق على نطاق منظومة الأمم المتحدة لإدارة الكوارث وأن تنشأ آلية وطنية لإدارة الكوارث باستخدام أموال موارد البرامح الخاصة. وينبغي أن يكون ذلك مصحوباً بزيادة الوعي بالفوائد التي يحققها الاستعداد للكوارث.

باء - إدارة البرنامج القطري

وضع المشاريع

٧٤ - ينبغي أن يكون ثمة التزام قوي واضح خلال تحديد وصياغة البرامح/المشاريع بشروط البرنامج القطري، وأن يكون إسهام البرنامج/المشروع في تحقيق أهداف البرنامج القطري إسهاماً واضحاً.

٧٥ - ينبغي إعادة تشكيل لجنة التوجيه المشتركة كهيئة لاتخاذ القرارات، حتى تقوم باستعراض مقتراحات المشاريع في ضوء البرنامج القطري واستعراض الأنشطة الأخرى للمانحين.

٧٦ - ينبغي أن يتأكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من تخصيص بعثاث صياغة المشاريع وقناً كافياً لتحليل المشاكل ووضع إطار مؤسسي واضح.

تنفيذ المشاريع وإدارتها ورصدها

٧٧ - ينبغي أن يكون اختيار مدير المشاريع الوطنيين عملية موازية لعملية تقييم المشروع والموافقة عليه. وينبغي أن تعقد للمسؤولين الحكوميين الذين يتولون وظائف المديرين الوطنيين للمشاريع الجديدة جلسات إطلاع مناسبة وأن تكون هذه الجلسات سمة لا تنفصل عن أي مشروع.^١

٧٨ - ينبغي أن يعين لكل مشروع مدير متفرغ وطني أو دولي يتمتع بالسلطة المناسبة ضماناً لإدارة المشروع إدارة فعالة.

٧٩ - لما كان النظراً الوطنيون هم الضمان لتحقيق الاستدامة، فينبع أن يكون توافرهم شرطاً للبدء في الأنشطة وأن تقيم مؤهلاتهم خلال عملية صياغة المشروع وعند البدء فيه.

٨٠ - ينبغي استخدام الخبراء الوطنيين وذوي الكناعة العالمية من متطوعي الأمم المتحدة كلما كان ذلك ممكناً، مع إمكانية النظر في الاستفادة من متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين.

تحليل الإنفاق وموارد البرنامج

٨١ - ينبغي أن يكون هناك تأكيد خاص، داخل كل مجال من مجالات التركيز، على توفير فرص العمل، وتحفييف حدة الفقر، ودور المرأة في التنمية، بالنسبة لما تبقى من البرنامج القطري.

٨٢ - ينبغي القيام بحملة تشريحية لتعبئة الموارد، حتى يمكن احتجاز التمويل الإضافي من المصادر الثنائية ومصادر الصناديق الاستثمارية. ومن المسلم به أن تعبئة الموارد قد تكون أكثرنجاحاً إذا ما قامت الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع مشاريع أو برامج كبيرة.

٨٣ - ينبغي المضي كذلك في استخدام أموال مرفق البيئة العالمية وغيره من الأموال المعائلة والصناديق الثنائية، وذلك بمجرد أن يصدق البرلمان على اتفاقيتي التنوع البيولوجي ومكافحة التصحر.

٨٤ - ينبغي تخصيص مزيد من الأموال للتدريب داخل البلد، نظراً لما يتسم به من فعالية التكاليف. وينبغي توخي الحرص عند شراء المركبات والمعدات المعقدة، نظراً لانخفاض القدرة التقنية للمؤسسات اليمنية وللتقييد العامة التي تتعرضها الميزانية.

تنسيق المعونات

٨٥ - ينبغي أن يتظر مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تزويد المكتب القطري بالموظفين اللازمين (مساعد متفرغ لتنسيق المعونات مثلاً) وبالدعم المالي الإضافي المستقل عن موارد رقم التخطيط الإرشادي.

٨٦ - أيد اجتماع استعراض منتصف المدة اقتراح وكالات الأمم المتحدة غير الممثلة في اليمن بأن تقوم بتعيين موظفين فنيين مبتدئين وإيقادهم إلى الميدان المساعدة في وضع البرامج وتنفيذها.

التنفيذ الوطني

٨٧ - ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة الانتهاء من وضع المبادئ التوجيهية للتنفيذ الوطني وترتيب التدريب لموظفي البرنامج ونظرائهم في وزارة التخطيط والتنمية وتدريب مديري البرامج الوطنيين.

٨٨ - ينبغي أن تؤخذ في الاعتبار تجربة وكالات الأمم المتحدة في التدريب من أجل التنفيذ الوطني والدورات المستفادة من خبرات البلدان الأخرى التي لها سجل ناجح في المشاريع المنفذة وطنياً.

٨٩ - سوف يكون من المفيد إنشاء وحدة للتنفيذ الوطني تقوم بإعداد التقارير المالية وتدريب موظفي المشاريع على المسائل الأخرى المتصلة بالمشاريع المنفذة وطنياً.

النهج البرنامجي

٩٠ - ينبغي استكشاف المبادرات التي تستهدف الأخذ بالنهج البرنامجي في اليمن خلال ما تبقى من البرنامج

القطري في مجالات مثل التحويل إلى القطاع الخاص والنهوض بالمرأة. وينبغي أن يتولى تدريب موظفي الحكومة وموظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

دور المرأة في التنمية

٩١ - ثمة حاجة إلى الاتفاق على برنامج/ مشروع محدد يضيّع المرأة اليمنية، وخاصة المرأة الريفية، فائدة مباشرة. وقد يكون وضع برنامج مشترك بين صندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسيلة من الوسائل العملية لتحقيق مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مشاركة أكثر مفيدة وملموسة على نحو أوضح.

٩٢ - وينبغي أن تكون المسائل المتعلقة بالجنسين جزءاً لا يتجزأ من جميع وثائق المشاريع الجديدة وأن يتم ذلك بطريقة محددة بأذراً قام حتى يمكن المساعدة على إدخال المرأة في صميم عملية التنمية. وينبغي أن توضع معايير للنجاح في وثيقة كل مشروع.

٩٣ - ينبع أن ينظر في القيام بعملية من عمليات المرفق الأول لدعم الخدمات التقنية وأن يتم التركيز فيها على توفير فرص العمل، وإدماج المرأة في سوق العمل، والمرأة العاملة لحسابها.

برنامج متطوعي الأمم المتحدة

٩٤ - ينبع إيلاً مزيد من الأهمية إلى تعيين النظاراء المؤهلين للعمل مع متطوعي الأمم المتحدة وأن يكون نقل المعرفة إلى النظاراء الوطنيين سمة بارزة في جميع تعينات متطوعي الأمم المتحدة.

٩٥ - ينبع النظر في إمكانية إنشاء مشروع وطني لمتطوعي في اليمن.

صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية

٩٦ - ينبع أن يبحث صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي كيفية زيادة التعاون بينهما في تنمية المجتمع المحلي. وينبغي أن يتسع الصندوق فيما يخصه من مصادر الدعم للتعاون التقني.

مذكرة الاستراتيجية القطرية

٩٧ - أكدت الحكومة أنها ترغب في إعداد مذكرة استراتيجية قطرية.

المرفق

الموجز المالي

أولاً - الموارد

ألف - الموارد المتاحة لفترة البرنامج القطري

رقم التخطيط الإرشادي	المبلغ المتقد للتقاسم التكاليف	التمويل المشترك للبرنامج	المجموع
-	٢٢٨٢٧ ٠٠٠	-	
	٢٧٦٢ ٨٠٦	-	
	<u>٢١٥٩٠ ٨٠٦</u>	-	

باء - الالتزامات

مذادات البرنامج/المشاريع المعتمدة (ب)

رقم التخطيط الإرشادي الذي اعتمد وتم تخصيصه	٢٢٤٤٠ ٠٠٠	رقم التخطيط الإرشادي الذي اعتمد ولم يخصص	المجموع الفرعى
-	-	-	
مبلغ تقاسم التكاليف الذي اعتمد وتم تخصيصه	٢٧٦٢ ٨٠٦	مبلغ تقاسم التكاليف الذي اعتمد ولم يخصص	المجموع الفرعى
-	-	-	
البرامج/المشاريع قيد الإعداد	<u>٢٧٦٢ ٨٠٦</u>	رقم التخطيط الإرشادي	
مبلغ تقاسم التكاليف	<u>٢١٠١٦٠٠</u>	المجموع الفرعى	
-	-	-	
المجموع	<u>٢٩٣٠٥٤٠٦</u>		

جيم - رصيد الموارد المتاح ٩ية برمجة أخرى

٢ ٢٨٥ ٤٠٠

٢ ٢٨٥ ٤٠٠

رقم التخطيط الإرشادي
مبلغ تقاسم التكاليف
رصيد الموارد المتاح

(أ) مقابل مبلغ ٤٠٤ ٦٠٤ دولار كان مستهدفاً أصلاً. وقد شأ التخفيض عن تخفيض أرقام التخطيط الإرشادية إلى ٧٠ في المائة من مستوياتها التي تقررت أصلاً، واقتراض ١٩٦ ٠٠٠ دولار.

(ب) تشير عبارة "اعتمد وتم تخصيصه" إلى البرامج والمشاريع التي اعتمدت لها لجنة العمل أو مكتب لجنة تقييم المشاريع وتوجد بالنسبة لها وثائق وميزانيات مفصلة موقعة، وتتمثل عبارة "اعتمد ولم يخصص" رصيد الأموال المتاحة للبرنامج أو المشروع ولم تتعكس بعد في بنود محددة من بنود الميزانية.

(ج) يمثل هذا الرقم الرصيد الصافي لرقم التخطيط الإرشادي وموارد تقاسم التكاليف مضافاً اليه التمويل المشترك للبرنامج ومطروحا منه رقم التخطيط الإرشادي المعتمد والمخصص / غير المخصص والتمويل عن طريق تقاسم التكاليف مطروحا منه رقم التخطيط الإرشادي ومبلغ تقاسم التكاليف المتوقعين.

بياناً - التخصصات المتخرجة والمليئ بالموارد بمجال التكدير^(١)
بياناً - التخصصات المتخرجة والمليئ بالموارد بمجال التكدير

بياناً - التخصصات المتخرجة والمليئ بالموارد بمجال التكدير

الجامعة	العام	المجموع	المجموع	الجامعة	العام	المجموع	المجموع	الجامعة	العام	المجموع	المجموع
جامعة شرق الوادى	٢٠٠٤	٣٨٦٧	٣٩٤	جامعة طيبة	٢٠٠٤	٥٧٨٤	٥٧٩٠	جامعة طيبة	٢٠٠٤	٣٦٧٦	٣٦٨٤
جامعة الطائف	٢٠٠٤	٣٦٦٣	٣٦٨٣	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٤	١٣٣٣	١٣٣٧	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٤	٣٦٠٤	٣٦٠٣
جامعة اليماني	٢٠٠٤	٣٦٣٢	٣٦٢٢	جامعة المجمعة	٢٠٠٤	٢٩٦٤	٢٩٧٧	جامعة المجمعة	٢٠٠٤	٢٩٣٨	٢٩٤٠
جامعة الملك سعود	٢٠٠٤	٣٦٢٣	٣٦٣٢	جامعة الباحة	٢٠٠٤	١٩٩١	١٩٩٢	جامعة الباحة	٢٠٠٤	١٩١٢	١٩١٣
جامعة العلوم والتكنولوجيا التطبيقية	٢٠٠٤	٣٦٢٣	٣٦٣٢	جامعة الملك فهد	٢٠٠٤	٦٦٢٧	٦٦٣٧	جامعة الملك فهد	٢٠٠٤	٦٦٢٨	٦٦٢٩
جامعة الأمانة	٢٠٠٤	٣٦٢٣	٣٦٣٢	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٣	١٢٧٧	١٢٨١	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٣	١٢٧٧	١٢٧٨
جامعة الخدمة المدنية	٢٠٠٤	٣٦٢٣	٣٦٣٢	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٣	٦٦٠٦	٦٦١٠	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٣	٦٦٠٦	٦٦٠٧
جامعة الملك سعود	٢٠٠٤	٣٦٢٣	٣٦٣٢	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٢	٦٦٠٦	٦٦٠٧	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٢	٦٦٠٦	٦٦٠٨
جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٤	٣٦٢٣	٣٦٣٢	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠١	٦٦٠٦	٦٦٠٧	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠١	٦٦٠٦	٦٦٠٨
جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٤	٣٦٢٣	٣٦٣٢	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٠	٦٦٠٦	٦٦٠٧	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٠	٦٦٠٦	٦٦٠٨
جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٤	٣٦٢٣	٣٦٣٢	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٠	٦٦٠٦	٦٦٠٧	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٠	٦٦٠٦	٦٦٠٨
جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٤	٣٦٢٣	٣٦٣٢	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٠	٦٦٠٦	٦٦٠٧	جامعة الملك عبد الله	٢٠٠٠	٦٦٠٦	٦٦٠٨

(١) مع اعتماد ترتيب رقم التخطيط الاشتراكي في الدورة الخامسة بنسبة ٢٠% في المائة.

ملتا - المساعدة التكميلية المقدمة من المصادر الأخرى^(١)

(بألف الدولارات)

وقت صياغة البرنامج التطري	وقت استعراض مختصف المدة
الصندوق الأعمم المتحدة الأمريكية	الصندوق الأعمم المتحدة الأمريكية
منطقة البيئة العالمية	منطقة البيئة العالمية
موارد البرنامج الخاصة	موارد البرنامج الخاصة
أنقل البلدان نحو ا	أنقل البلدان نحو ا
حساب الطاقة	حساب الطاقة
صندوق الأمم المتحدة لتنمية العلم والتكنولوجيا وغرض التنمية	صندوق الأمم المتحدة لتنمية العلم والتكنولوجيا وغرض التنمية
موارد الأمم المتحدة الأخرى	موارد الأمم المتحدة الأخرى
إدارة الشؤون الإنسانية	إدارة الشؤون الإنسانية
موارد من خارج الأمم المتحدة	موارد من خارج الأمم المتحدة
صندوق النقد الدولي / البنك الدولي للتنمية والإنشاء	صندوق النقد الدولي / البنك الدولي للتنمية والإنشاء
مساهمة الطوارئ عتبة الصرائع المسلاح	مساهمة الطوارئ عتبة الصرائع المسلاح
المجموع	المجموع
٦٦٧٧	١١٤٧٠
٣٥٩٠	٥٠
٧٧٠	-
١٦٠	٤٢٠
٦٠	١٨٠
٤٠	٢٠٠
٢٠٠	-
٢٠٠	-
٨٤١	-
٨٤٠	-
٦٦٧٧	٦٦٧٧

(١) لا تدخل فيها الموارد التي حسبت ضمن أموال تقاسم التكاليف أو أموال رقم التخطيط الإرشادي.